الآن، بتشكيل ضمانة ضرورية لدعم المستجدات الفلسطينية بما يلزمها من عوامل الثقة والتأكيد... فالوفاق العربي، والحالة هذه، مطلب اوروبي... [و] عربي في آن. واذا كان الخلاف الأساسي بين القاهرة ودمشق يتمحور في رفض صيغة سلام تعتمد على الصفقات الثنائية المنفردة، فقد بادرت القاهرة الى اعلان موقفها من [اتفاقيتي] كامب ديفيد لاسرائيل قبل ان تعلنها للعالم العربي... [و] المجموعة الاوروبية تشترط الوفاق العربي منطلقاً لتصعيد عمليتها الدبلوماسية بين الغرب ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبين واشنطن واسرائيل؛ فالوفاق العربي، والحالة هذه، ضرورة وليس رفاهية في الشعارات السياسية» (عفاف الزين، **الحوادث**، العدد ١٦٨١، ٢٠/١/١٩٨٩، ص ٣٤).

ورأى الرئيس المصري، حسني مبارك، انه «اذا تمّ حلّ القضية الفلسطينية، فسوف تحلّ كل القضايا الأخرى، وسوف يحدث الاستقرار والهدوء في لبنان، وسوف تعود الجولان الى سوريا، وسوف تحل كل القضايا، ولا تستطيع اسرائيل، أو أي دولة أخرى، ان تبدي من الأعذار التي تؤدي الى نشوب التوتر والنزاع أو الوجود في دولة مثل لبنان... [فـ] حل القضية الفلسطينية سوف يعيد الاستقرار الى كل المنطقة، لأن القضية الفلسطينية هي جوهر القضايا كلها» (**الأهرام**، ٢١/١/١٩٨٩).

مؤشرات ايجابية

قال مستشار الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز: «ان العام ١٩٨٩ سيتمّ فيه تعزيز الانجازات السياسية التي تمّت خلال [العام] ١٩٨٨، مع العمل على المضيّ بها قدماً والدخول في مرحلة جديدة على الصعيدين، العربي والدولي... [فـ] قرارات المجلس الوطني الفلسطيني تُعد تحوّلاً تاريخياً في الموقف الفلسطيني من قضية التعايش مع اسرائيل... [و] مصر تؤمن بحق الشعب الفلسطيني في ان يحدّد خياراته بحرية... [و] العام الجديد سوف يشهد دوراً اوروبياً نشطاً في الاعداد للمؤتمر الدولي للسلام... [كما] ان الرأي العام الاسرائيلي يشهد تحركاً ايجابياً للتعايش مع الفلسطينيين، وانه من المتوقع الوصول الى اتفاق حول عقد المؤتمر الدولي للسلام خلال العام الحالي» (**الأهرام**، ٥/١/١٩٨٩)؛ وعلى ذلك، قال الباز: «هناك، بالفعل، تنسيق كامل بيننا وبين المنظمة، وتنسيق بين المنظمة والاردن؛ كما ان المنظمة حريصة على التشاور مع كافة الدول العربية المهمة؛ ونحن نضع، معاً، برنامجاً شاملاً، او اطار عمل متكاملاً، يتحرك في اطاره الاخوة الفلسطينيون، لأن [القضية]، في النهاية، قضيتهم، فيجب ان يقرروا بأنفسهم هذا الاطار، لكن مصر والاردن والسعودية والعراق وكافة دول الخليج والجزائر وتونس وليبيا والمغرب واليمن بشقيه تتصل بالمنظمة وتتبادل معها الرأي من خلال طرح تصورات معيّنة... وهي، في النهاية، تصبّ لدى الاخوة الفلسطينيين ليضعوا الاطار النهائي بأنفسهم، ولأنفسهم... مع مراعاة ان يكون لكل احتمال مطروح أكثر من بديل آخر لاستمرار الحركة. وبالطبع، سيكون الاطار، او البرنامج، غير معلن، للتمكن من تحقيقه» (من مقابلة مع د. أسامة الباز، **المصور**، القاهرة، العدد ٣٣٥٢، ٦/١/١٩٨٩، ص ٢٢). وقد أكد ذلك المستشار السياسي لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. د. نبيل شعث، اذ قال، في مقابلة معه، أن «التحرك المصري الايجابي جداً الآن على المستوى العربي، والاوروبي، يستهدف تحقيق البرنامج السياسي الذي تطرحه المنظمة، خطوة خطوة، من اجل المزيد من الاعتراف بالدولة الفلسطينية وعقد المؤتمر الدولي بعضوية فاعلة للمنظمة، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ومصر لم تطالبنا بشيء، بل تقول لنا لقد قدمتم كل ما هو مطلوب من الفلسطينيين من اجل السلام العادل والشامل؛ وهي تتحرك؛ ومصر فاعلة في اوروبا وأميركا وافريقيا والاتحاد السوفياتي؛ وكل تحرك فلسطيني مع مصر يستند الى ثقل مصر» (من مقابلة مع د. نبيل شعث، **الاهرام**، ٨/١٢/١٩٨٨، ص ٣).

هذا الموقف المصري، المتمثّل بالتنسيق مع م.ت.ف. ينسجم مع استراتيجية مصر، التي قال وزير خارجيتها، د. عصمت عبدالمجيد، ان مصر تسعى، «عبر توجهاتها الخارجية، لكسب التأييد الاقليمي والدولي لاستراتيجيتها القائمة على ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في منطقتنا... وهو ما